

التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة

د. علي محمد موسى د. مصطفى ساسي فتوحة
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - الزاوية
جامعة الزاوية

مقدمة:

تهدف المراجعة إلى فحص واختبار البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة وصحة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي، ونتائج الأعمال للمنشأة محل المراجعة، وذلك لمساعدة متخذي القرارات الذين يعتمدون على المعلومات الواردة في القوائم المالية لاتخاذ قرارات سليمة. وهذا لا يتأتى إلا من خلال تقرير المراجع الذي يبيد في المراجع رأيه حول مدى مصداقية البنود الواردة بالقوائم المالية لما يفترض فيه من تأهيل علمي وعملي، واستقلال عن المنشأة محل المراجعة.

وعند إصدار المراجع لتقريره فقد يتعرض إلى بعض المخاطر الناتجة عن إبداء رأي غير صحيح عن القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة وما يترتب عليه من قرارات غير صحيحة، وما ينتج عن هذه القرارات من خسائر للأطراف ذات الصلة بالمنشأة، وهذه المخاطر قد يكون المراجع أو فريق المراجعة بالكامل بمنأى عنها، بل قد يكون هو الأكثر تعرضاً لها، لذا قد يتعرض المراجع للمسؤولية القانونية سواء كانت مدنية، أو جنائية، أو تأديبية، أو جميعها. ومن أجل تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المراجع فقد تزايدت في الفترة الأخيرة المطالبة بضرورة تخصص المراجع في مراجعة قطاع معين. نتيجة زيادة المنافسة المهنية في سوق المراجعة الخارجية والمتغيرات العالمية على النطاق الدولي، وتتنوع القواعد والمبادئ المحاسبية الخاصة لكل نشاط صناعي على حدة. ولهذا أصبحت هناك حاجة ماسة من أجل فهم المزيد عن طبيعة نشاط العملاء، ودقة تقدير أخطار المراجعة، ودرجة جودة عملية التخطيط للمراجعة، ومن أجل زيادة قدرة المراجع الخارجي على مواجهة الفساد الإداري والمالي، وهذا جعل التخصص القطاعي للمراجعين وسيلة فعالة لتوفير مراجعات ذات جودة عالية ومخاطر قليلة.

عليه فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والحديثة، وهو تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المراجع من خلال تخصص المراجع في مراجعة قطاع معين، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي: هل للتخصص القطاعي للمراجع دور في تخفيض مخاطر المراجعة؟

ولهذا يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور التخصص القطاعي للمراجع في تخفيض مخاطر المراجعة، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:

- مفهوم مخاطر المراجعة.

- عناصر خطر المراجعة.
- تقدير المخاطر.
- تخصص المراجع.
- أهمية تخصص المراجع.
- العلاقة بين تخصص المراجع ومخاطر المراجعة.
- وينتهي البحث بخلاصة للنتائج التي تم التوصل إليها.

مفهوم مخاطر المراجعة:

اهتمت المنظمات المهنية والكتاب بالمخاطر التي تواجه المراجع بشكل كبير، ففي سنة 1972م قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽¹⁾ بإصدار النشرة رقم (1) المتعلقة بخاطر المراجعة، وأوضحت أن أخطار المراجعة لها تأثير على طبيعة الفحص، حيث إن نطاق الفحص يعتمد على دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وهذا سوف يؤثر بلا شك على إجراءات المراجعة، فكلما كانت الرقابة الداخلية قوية كانت مخاطر المراجعة أقل. وفي سنة 1981 أصدر المعهد⁽²⁾ المعيار رقم (39) حيث ظهر لأول مرة مصطلح مخاطر المراجعة وهي تمثل الأخطاء الجوهرية في السجلات والدفاتر المحاسبية، التي تؤثر على القوائم المالية التي لم يتم اكتشافها من قبل المراجع، وفي سنة 1983 أصدر المعهد⁽³⁾ المعيار رقم (47) بعنوان مخاطر المراجعة والأهمية النسبية في أداء عملية المراجعة، وقد أطلق عليه الخطر النهائي لعملية المراجعة، وعرفه على أنه الخطر الناتج عن وجود أخطاء مادية، أو جوهرية في القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، ولا يتم اكتشافها حتى بعد انتهاء عملية المراجعة، أو بأنه فشل المراجع بدون علمه في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية.

كما أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين⁽⁴⁾ المعيار رقم (25) في سنة 1987 الذي تم تعديله في يونيو 1994 بالمعيار رقم (400) بعنوان "الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة" وجاء فيه: إن مخاطر المراجعة تكمن في أن يبدي المراجع رأياً نظيفاً في قوائم مالية تتضمن أخطاء جوهرية، وفي سنة 1991 عرف المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين⁽⁵⁾ مخاطر المراجعة بأنها إبداء المراجع لرأي غير سليم عن معلومات مالية محرقة تحريفاً جوهرياً، كما هو الحال عندما يبدي رأياً بدون تحفظ عن قوائم مالية دون أن يعلم بأنها محرقة تحريفاً كبيراً.

كما تعرف⁽⁶⁾ مخاطر المراجعة على أنها احتمال إبداء رأي غير صحيح عن القوائم المالية موضوع الفحص، وذلك بسبب فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في القوائم المالية التي يبدي رأيه فيها، وأما Emile woolf⁽⁷⁾ فقد عرفه على أنه عبارة عن احتمال فشل إجراءات المراجعة في الكشف عن الأخطاء الجوهرية التي يمكن حدوثها وبقاؤها بدون اكتشاف، وعلى المراجع أن يقوم بإجراءاته الصحيحة والمقبولة، وأن يوازن ما بين والأتعاب الفوائد التي يتحصل عليها، والمصروفات التي ينفقها في سبيل القيام بعملية المراجعة، وأن يأخذ في اعتباره تخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد ممكن. كما يعرف أمين لطفي المخاطر⁽⁸⁾ على أنها المخاطر الناجمة عن إخفاق المراجع في التحفظ في تقريره عند وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية. وأما Warren⁽⁹⁾ فقد عرفها على أنها احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، وذلك بسبب فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في القوائم المالية التي يبدي رأياً فيها.

وأما Brumfield⁽¹⁰⁾ فقد عرف خطر المراجعة بأنها احتمال إبداء رأي غير متحفظ في قوائم مالية تحتوي على خطأ جوهري، وأنه ينبغي على المراجعين عدم السماح للخطر الفعلي عند هذا الحد. وينظر محمد عبد الفتاح⁽¹¹⁾ إلى مخاطر المراجعة من ناحيتين هما:

الناحية الأولى تعريف مخاطر المراجعة من حيث أسبابها وهي احتمال فشل إجراءات المراجعة في الكشف عن الأخطاء الهامة التي يمكن حدوثها وبقاؤها دون اكتشاف، أما من الناحية الثانية فهي المخاطر من حيث نتائجها، وهي احتمال تعرض مكتب المراجعة للمساءلة القانونية نتيجة قيامه بتعريض المنشأة محل المراجعة إلى ضرر بسبب إصداره رأي خاطئ عن مدى عدالة قوائمها المالية، وكذلك للمشاكل غير المباشرة المتمثلة في اهتزاز مكانته وسمعته لدى العميل بصفة خاصة، وفي مجتمع الأعمال بصفة عامة.

ويعرف كمال فتحي⁽¹²⁾ خطر المراجعة على أنه خطر استنتاج المراجع لعدالة القوائم المالية وإصدار تقرير نظيف مع أنها في الواقع تحتوي على تحريف جوهري، ويعرف منصور البدري وشحاته السيد⁽¹³⁾ مخاطر المراجعة بأنها احتمال أن يصدر المراجع رأياً غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها، كأن يعطي رأياً غير متحفظ عن قوائم مالية بها تحريف جوهري نظراً لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تضمنتها المعلومات الواردة في القوائم المالية، أو إن يصدر رأياً متحفظاً على قوائم المالية غير المحرفة تحريفاً جوهرياً ويعرف Robert and Peter⁽¹⁴⁾ مخاطر المراجعة بأنها احتمال أن يتعرض المراجع للمساءلة، أو فقدان سمعته المهنية كنتيجة لعلاقته مع العملاء أو دفع مبالغ نقدية كتعويض للعملاء، كالتزام قانوني، وذلك نتيجة لإبداء رأي غير صحيح بشكل كلي أو جزئي في القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة. كما عرف Mill Champ⁽¹⁵⁾ مخاطر المراجعة بأنها مخاطر وقوع الضرر على مكتب المراجعة، نتيجة لإبداء رأي خاطئ بشكل جزئي في القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، ويكون الضرر على النحو الآتي:

- خسائر مادية تدفع للعميل، أو إلى الطرف الثالث عن إهمال المكتب في بذل العناية المهنية المعتادة.

- خسائر غير مادية تتمثل في فقدان المكتب لسمعته المهنية

مما سبق يلاحظ أن خطر المراجعة من العوامل الهامة التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار، سواء عند تخطيط عملية المراجعة، أو عند تحديد إجراءات المراجعة، أو عند تقييمه للأدلة وقرائن الإثبات، حيث سبب وجود مخاطر المراجعة يرجع إلى عدم فاعلية هذه الإجراءات، أو عدم سلامة التخطيط لعملية المراجعة، وينتج عنها عدم اكتشاف الأخطاء والمخالفات، سواء على مستوى رصيد حساب عن عدالة القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة وينتج عن هذا احتمال أن يطالب المراجع بدفع تعويضات لعملائه أو على مستوى الأطراف الخارجية مقابل ما أصابهم من ضرر، نتيجة لوجود هذه الأخطاء بالقوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها من قبل العميل، أو الأطراف الأخرى واحتمال أن يفقد المراجع سمعته المهنية ومكانته لدى العميل والمجتمع، أولدى زملاء المهنة نتيجة لرأيه غير الصحيح.

ويستخلص من التعريفات السابقة إن خطر المراجعة ينتج في حالة وجود خطأ جوهري وقع أثناء مرحلة تسجيل العمليات، ثم فشل المراجع في عدم اكتشاف هذا الخطأ الذي يرجع إلى عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك لوجود ضعف بها، أو هو يرجع إلى عدم قدرة المراجع على القيام بعملية المراجعة بشكلها الصحيح والسليم، وعدم الالتزام بمعايير جودة الأداء.

ومن هنا فإنه يمكن القول: إن قيام المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد درجة الاعتماد عليها تهدف إلى الحد من وقوع خطر احتمال حدوث الأخطاء الجوهرية في مراحل الدورة المحاسبية، وذلك من خلال القيام بالاختبارات الأساسية، وهي اختبارات التفاصيل، وإجراءات المراجعة التحليلية للأرصدة والعمليات والالتزام بمعايير المراجعة، وهذا يحد من وقوع المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء الجوهرية من خلال إجراءات الفحص.

عناصر خطر المراجعة:

يتعرض المراجع لمجموعة من المخاطر أثناء قيامه بعملية المراجعة، لأن المراجع لا يمكنه بطبيعة الحال أن يكشف عن كافة التحريفات والمخالفات الجوهرية التي تتضمنها القوائم المالية، وبعض هذه المخاطر يرتبط بالمنشأة محل المراجعة، وبعضها الآخر يرتبط بالمراجع في حد ذاته، كما أن بعض هذه المخاطر يرتبط بطبيعة عملية المراجعة، وهي المراجعة الاختبارية أي: عدم قيام المراجع بمراجعة شاملة لجميع المفردات. وقد أوصى المعيار رقم (47) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أنه على المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة أن يراعي بأن يكون خطر المراجعة عند أدنى حد ممكن ومناسب لإبداء رأي سليم في القوائم المالية، وتقضي معايير المراجعة المتعارف عليها أن يبدي المراجع رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة عند تحديده لمستوى الخطر، ويكون ذلك على مستوى كل رصيد أو كل عنصر من عناصر القوائم المالية. عليه فإن الخطر النهائي لعملية المراجعة يتوقف على طبيعة العنصر ونوع العمليات المتعلقة به وعلى إجراءات الرقابة الداخلية، هذا من ناحية ويتوقف خطر المراجعة على فاعلية إجراءات المراجعة من ناحية أخرى. وقد أوضح المعيار رقم (47) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأن عناصر خطر المراجعة تتمثل في ثلاثة عناصر وهي: الخطر الملازم، وخطر الرقابة، وخطر الاكتشاف.

أولاً: الخطر الملازم:

يطلق عليه أحياناً الخطر الطبيعي أو الخطر الحتمي أو الفطري أو الخطر الموروث، وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽¹⁶⁾ بأنه قابلية أو حساسية رصيد حساب معين ونوع معين من العمليات لخطأ يكون جوهرياً ومؤثراً إذا اجتمع مع خطأ آخر في أرصدة حسابات أخرى، وذلك في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة الداخلية، ويتمثل هذا الخطر

في قابلية القوائم المالية للتحريف، وللخطأ الجوهرى بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، ويتم تحديد هذا الخطر دون الرقابة الداخلية، لأنه سوف يتم تحديد خطر الرقابة الداخلية بشكل منفصل، ويرتبط الخطر الملازم بعلاقة طردية مع أدلة الإثبات، حيث إنه كلما زاد الخطر الملازم كلما احتاج المراجع إلى جمع أكبر قدر من أدلة الإثبات، وهذا يتطلب مراجعاً ذا خبرة عالية.

وعرف أمين لطفي الخطر الملازم⁽¹⁷⁾ بأنه الخطر الذي يحدث نتيجة وجود خطأ هام ملازم لرصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات، سواء كان هذا الخطأ جوهرياً وله أهمية في حد ذاته أو يكون كذلك إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو أنواع أخرى من العمليات، وذلك بافتراض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية يحكمها. كما يعرف⁽¹⁸⁾ الخطر الملازم بأنه الخطأ الذي قد يحدث في بند محاسبي أو نوع معين من العمليات بشرط أن يكون جوهرياً ولا يكون راجعاً إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية. وتعرف Janet Colbert⁽¹⁹⁾ الخطر الملازم بأنه قد يحدث في بند ما من نوع معين من العمليات بشرط أن يكون الخطأ جوهرياً وله أهمية نسبية، ولا يكون راجعاً إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلية. والخطر الملازم خطر موروث وذو طبيعة خاصة، فلا يستطيع المراجع التحكم فيه أو تغييره، وعليه أن يوليه اهتماماً كبيراً عند التخطيط لعملية المراجعة، وذلك لتأثيره على كفاءة وفعالية المراجعة، وعلى المراجعين تقدير هذا الخطر عند حده الأعلى، وليس الحد المناسب على شرط التوافق ما بين التكاليف والمنافع لعملية المراجعة، ويتوقف الخطر الملازم على العديد من العوامل ومنها طبيعة وحساسية الرصيد للخطأ ونوع العمليات، وكذلك على بعض العوامل الخارجية مثل: التطورات التكنولوجية، وعلى المركز المالي للمنشأة، مثل: عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات، وخصائص الصناعة التي تعمل فيها المنشأة

محل المراجعة، وعليه فإن الخطر الملازم يكون أقل إذا كان الحساب على أساس معاملات فعلية عما إذا كان على أساس تقديرات مثل: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى جانب إن هناك خطر أكبر يرتبط بالمخزون إذا كانت المنشأة محل المراجعة تعمل في صناعة تتميز بالتغيرات التكنولوجية السريعة.

أما العوامل المؤثرة في تقدير درجة الخطر الملازم فهي مدى وجود الأخطاء المادية والجوهرية، والمخالفات التي يتم اكتشافها خلال المراجعات للسنوات السابقة، وكذلك الاتجاه العام الذي تأخذه تلك الأخطاء الجوهرية، وكذلك خبرة ودرجة التأهيل لموظفي العميل ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة وكذلك طبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة ودرجة تعقد المعاملات التي قد تؤدي إلى معالجات خاطئة بالإضافة إلى نوعية المخزون للمنشأة محل المراجعة، ومدى صعوبة تقييمه وجرده بشكل دقيق، وأخيراً مدى تفهم المراجع للسياسات والإجراءات الرقابية للمنشأة، ودرجة تفهمه للإجراءات التي تساعده على فهم نوعية الأخطاء المتوقع حدوثها واكتشافها، مما يؤدي إلى إجراء اختبارات ذات فاعلية.

ويصنف الخطر الملازم إلى عدة أنواع فرعية منها مخاطر التشغيل، وهو احتمال تقليص أو تقلب الأرباح أو موقف السيولة، وقد ينشأ نتيجة صعوبة الحصول على المواد الخام أو الحصول عليها بأسعار عالية أو نتيجة تدهور العلاقات بين العمال والمنشأة أو نتيجة التقادم السريع للأصول الثابتة، ثم المخاطر المالية الناتجة عن عدم المقدرة على مواجهة الأعباء المالية، والخطر التسويقي الناتج عن شدة المنافسة في السوق أو عدم التقدير الصحيح للمبيعات، ثم الخطر الاستثماري الناتج عن تغيير في أسعار أسهم المنشأة وتذبذبها بشكل كبير، ثم الخطر الإداري نتيجة تعقيد القوانين واللوائح المرتبطة بعمل المنشأة.

ثانياً: خطر الرقابة الداخلية:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽²⁰⁾ خطر الرقابة بأنه فشل إجراءات الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف خطأ في رصيد حساب أو نوع معين من العمليات في الوقت المناسب، بحيث يكون هذا الخطأ جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة حسابات أخرى أو نوع آخر من العمليات، ويعرف اريزولوبك⁽²¹⁾ خطر الرقابة بأنه مقياس لتقدير المراجع باحتمال حدوث تحريفات تزيد من القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لم يتم منعها أو اكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية لدى العميل، وينظر إلى خطر الرقابة على أنه تقرير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدى العميل فعالة في منع أو كشف التحريفات، وخطر الرقابة يرتبط بعلاقة طردية مع أدلة الإثبات. فكلما قلَّ خطر الرقابة قلت أدلة الإثبات، ولتقدير خطر الرقابة فإن المراجع عليه أن يلم إماماً كافياً بإجراءات الرقابة الداخلية داخل المنشأة ،

وتقييم عملية تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة داخل المنشأة محل المراجعة.

وتعرف Janct⁽²²⁾ خطر الرقابة كذلك بأنه الخطر الناتج عن فشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء التي قد توجد في رصيد حساب معين أو عملية معينة، ويتوقف تقدير المراجع لخطر الرقابة على قيامه باختبارات الإمام واختبارات الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل المراجعة.

وتتعدد الأهمية النسبية لهذا الخطر بمقدار أثره على القوائم المالية، ولهذا فإن هذا الخطر لا يستطيع المراجع تقديره في مستواه مثل الخطر الملازم، وتتحصر مسؤولية المراجع في تقدير درجته: لأن مسؤولية الرقابة الداخلية على إدارة المنشأة وليس المراجع، وقد يقع المراجع في مخاطر الرقابة نتيجة لعدم تطبيقه لإجراءات مراجعة فعالة سواء في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة أو في مرحلة تنفيذها، وتتمثل هذه المخاطر في الآتي:

- 1- الفشل في اكتشاف الأخطاء نتيجة لاستخدام أسلوب معاينة غير مناسب، أو أن حجم العينة غير كاف.
- 2- عدم القيام بإجراءات المراجعة الداخلية الضرورية بسبب اعتبارات الوقت والتكلفة.
- 3- وجود إجراءات مراجعة غير سليمة.
- 4- استنتاج غير صحيح من قبل المراجع وعدم الفهم السليم لأدلة الإثبات.

ثالثاً: خطر الاكتشاف:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽²³⁾ خطر الاكتشاف بأن الخطر من أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مفادها عدم وجود خطأ في احد الأرصدة، أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ آخر في أرصدة أخرى، أو نوع آخر من العمليات. وبالتالي ينتج هذا الخطر من فشل إجراءات المراجعة للعميل ولم تمنع أو تكتشف وتصحح عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، ويطلق أحياناً على هذا الخطر بخطر بيتا، حيث يتضمن هذا الخطر نوعين حسب المعيار رقم (39) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهما:

- 1- المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية.
- 2- خطر المراجعة التفصيلية: وهو القبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة (خطر المراجعة التفصيلية)، ويرجع هذا الخطر في حقيقة الأمر إلى إجراءات وأساليب المراجعة عكس خطر الملازم وخطر الرقابة اللذين يرجعان إلى الأخطاء الموجودة في

القوائم المالية، وتعتبر كل من المراجعة التحليلية الانتقادية واستخدام أسلوب المعاينة في الفحص من أهم العوامل المؤثرة في خطر الاكتشاف. ويعتمد الخطر الملازم على مدى فحص المراجع، وعلى الثقة في نظام الرقابة الداخلية، أما خطر الرقابة فيعتمد على دقة فحص نظام الرقابة الداخلية، وتحديد نقاط الضعف فيها، فعلى المراجعين أن يعملوا بقدر الإمكان على تقدير كل من هذين الخطرين على أساس مناسب لتقييميهما، ويعتمد خطر الاكتشاف الذي يقبله المراجع عند تخطيط عملية المراجعة على مستوى الجهد المبذول من قبل المراجع لاكتشاف الأخطاء.

عليه فإن الخطر النهائي لعملية المراجعة ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: الخطر الملازم، وخطر الرقابة، وخطر الاكتشاف، ويطلق على الخطر النهائي لعملية المراجعة أحياناً بخطر المراجعة الممكن قبوله، ويعتبر مقياساً لمدى رغبة المراجع في قبول وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية بعد انتهاء عملية المراجعة، وإصدار تقرير نظيف، فعندما يقرر المراجع قبول مستوى منخفض من خطر المراجعة الذي يمكن قبوله يعني ذلك أن المراجع يرغب في أن يكون متأكداً بشكل كبير من عدم وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، حيث إن تحديد الخطر بصفر يعني وجود تأكيد كامل بعدم وجود تحريف إلا أن هذا غير موجود في الواقع العملي، ولا يمكن أن يكون أحد مكونات الخطر مساوياً للصفر.

ويمكن تقسيم مخاطر الاكتشاف إلى مخاطر المعاينة ومخاطر عدم المعاينة، حيث إن مخاطر المعاينة تتوقف على حجم العينة التي يقوم المراجع بتحديدتها، وترتبط عكسياً معها حيث كلما زاد حجم العينة قلت درجة المخاطرة، وكذلك على طريقة اختيار مفردات العينة، وعلى مقدار تباين المجتمع الأصلي. وقد يتعرض المراجع لمخاطر المعاينة عند قيامه باختيار العينة والاعتماد عليها في الحكم على المجتمع بالكامل، وهي تنقسم إلى نوعين من المخاطر وهما:

مخاطر الرفض غير الصحيح "مخاطر ألفا" وهي رفض قوائم مالية صحيحة ومثال ذلك: إصدار تقرير يحتوي على تحفظات رغم عدم وجود أخطاء جوهرية، والنوع الثاني من مخاطر المعاينة هو مخاطر القبول غير الصحيح "مخاطر بيتا" وهو: قبول قوائم مالية تحتوي على أخطاء جوهرية ومثال ذلك: هو عدم تحفظ المراجع في تقريره رغم وجود أخطاء جوهرية، وكلا النوعين مؤثر، إلا أن مخاطر بيتا أكثر خطورة نظراً للأضرار التي قد تلحق بالمستثمر نتيجة الاعتماد على تقرير المراجع، وكذلك قد تلحق أضرار بالمراجع نتيجة رفع دعاوي قضائية ضده، ودفع تعويضات نتيجة الأضرار التي وقعت على مستخدمي التقرير.

أما مخاطر عدم المعاينة فهي⁽²⁴⁾ تلك المخاطر التي تبرز بسبب كون معظم أدلة الإثبات مقنعة وليست حاسمة، وأن المراجع قد يستخدم إجراءات غير مناسبة، أو قد يسيء تفسير دليل ما، وينتج عنه العجز عن معرفة الخطأ، وتنتج هذه المخاطر نتيجة الأداء الخاطئ وغير الصحيح لعملية المراجعة، وهي ناتجة عن أخطاء بشرية مثل الفشل في تحديد الأخطاء في المستندات والتطبيق غير السليم لإجراءات المراجعة، والتفسير الخاطئ للنتائج التي توصل إليها المراجع من قبله، وكذلك نتيجة عدم متابعة المراجع لأعمال المساعدين، وتنقسم هذه المخاطر إلى نوعين وهما:

- مخاطر الإجراءات: وهي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم فعالية الإجراءات المستخدمة في المراجعة، ويمكن تخفيض هذه المخاطر إلى الحد الأدنى بإحلال إجراءات أخرى فعالة.
- مخاطر الأداء وهي المخاطر الناتجة عن احتمال وجود أخطاء بشرية في تنفيذ وتقييم الاختبارات، ويمكن للمراجع التحكم في هذه المخاطر من خلال التدريب والإشراف، والمتابعة الدقيقة لأعمال المساعدين.

وعليه فإن المراجع مطالب بادراك مخاطر المراجعة، لأن عدم الإدراك لهذه المخاطر سوف يؤدي إلى إصدار تقرير على القوائم المالية بشكل غير الصحيح، مما ينتج عنه إلحاق الضرر بمستخدمي تقرير المراجع والقوائم المالية وينتج عنه كذلك تحمل المراجع لمسؤولية مدنية ينتج عنها تعويض المتضررين عن الأضرار التي تلحق بهم، وبالتالي فإن المراجع مطالب بفهم وإدراك مفهوم وتقسيمات المخاطر، وكذلك دراسة العلاقة ما بين المخاطر والمفاهيم الأخرى ذات الصلة مثل: الأهمية النسبية، وأدلة الإثبات، والإشراف على عملية المراجعة، والمسؤولية القانونية للمراجع.

تقدير المخاطر:

يمكن تقسيم مخاطر المراجعة من حيث خضوعها لرقابة المراجع إلى نوعين وهما مخاطر خاضعة لرقابته وحكمه وتقديره الشخصي، ومخاطر غير خاضعة لرقابته وحكمه وتقديره الشخصي، وبالتالي فإن المراجع يعد مسؤولاً عن النوع الأول من المخاطر، وغير مسؤول عن النوع الثاني، وعليه فإن المراجع مطالب بالتخطيط لعملية المراجعة وأن يصمم إجراءات المراجعة على ضوء تقديره للمخاطر، ويتوقف تقدير المراجع للمخاطر على حكمه المهني، وخبرته، ودراسته للظروف المحيطة بأعمال المنشأة، ولذلك نجد أن المراجعين يحددون تقديرات مختلفة لمخاطر المراجعة، ويرجع هذا للأسباب التالية⁽²⁵⁾:

- 1- اختلاف كفاءة وخبرة المراجعين التي يتوقف عليها أحكامهم المهنية لتقدير المخاطر.
- 2- اختلاف المراجعين فيما يتعلق بعملية الدقة في أعمالهم، فبعضهم يمتاز بالدقة وإنجاز العمل بكفاءة، وجودة عالية، بينما يلاحظ أن بعضهم الآخر غير حذرين ولا يميلون إلى الدقة.

3- عدم وجود مقياس كمي رياضي مقبول من كل المراجعين لتقدير المخاطر يتم تطبيقه أثناء عملية المراجعة.

ويختلف تقدير المراجعين للمخاطر من نوع إلى آخر، فنلاحظ أن المخاطر الملازمة لا يمكن للمراجع التحكم فيها أو قياسها، عليه فإن المراجعين يجدون صعوبة في تقديرها وعملية التقدير تتوقف على عوامل متعددة منها: ما هو مرتبط بالصناعة أو المنشأة محل المراجعة ومنها ما هو عوامل اقتصادية أخرى، مثل: أسعار الصرف، والتعريف الجمركية، ومعدل الفائدة، أو التضخم ومعدل التغيير التكنولوجي في الصناعة، ودرجة الاستقرار في الصناعة للمنشأة محل المراجعة. وكذلك مدى نزاهة وموضوعية الإدارة وما هي دافعية العميل للقيام بعملية المراجعة، بالإضافة إلى نتائج المراجعات السابقة وغيرها من العوامل الأخرى.

أما فيما يتعلق بتقدير المراجع لمخاطر الرقابة فإن المراجع مطالب بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية في المنشأة محل المراجعة، حيث يتم تقدير مخاطر الرقابة لمعرفة درجة اعتماد المراجع على إجراءات الرقابة المطبقة أثناء التخطيط لعملية المراجعة، ليحدد مدى اعتماده على هذا النظام.

ويعني تقدير مخاطر الرقابة بأنها عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة في منع حدوث الخطأ حتى يتقاضي المراجع نوعين من المخاطر وهما:

- مخاطر وجود أخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية.

- مخاطر احتمال عدم كفاية اختبارات المراجعة لاكتشاف تلك الأخطاء.

ولتحديد مخاطر الرقابة فإن المراجع مطالب بدراسة البيئة التي تعمل بها المنشأة محل المراجعة، ونظام الرقابة الداخلية، وبيئة الرقابة. فعلى المراجع أن يتعرف على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، ودرجة الوثوق بها، ومن ثم عليه أن يحدد نوعية الأدلة التي يتم الحصول عليها

واختيارها، لذلك يتعين على المراجع الحيطة والحذر عند تقديره لمخاطر الرقابة وأن يقوم بتقدير مخاطر الرقابة عند دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية.

ويتم تقدير مخاطر الرقابة بمجموعة من الخطوات، حيث تتمثل الخطوة الأولى في فهم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة محل المراجعة، لتحديد إمكانية مراجعة الشركة وتحديد الأخطاء الجوهرية المختلفة، ثم تحديد مخاطر الاكتشاف، ثم تقييم الاختبارات الأساسية. أما الخطوة الثانية فهي وضع تقدير مبادئ لمستوى مخاطر الرقابة، ويعتمد هذا التقدير على ما حصل عليه المراجع من معلومات، وعادة ما يضع المراجع مستوى ملائماً للمخاطر لاحتمال عدم الالتزام بإجراءات الرقابة. وتتمثل الخطوة الثالثة في إعادة النظر في التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة، حيث قد يكتشف المراجع عند القيام بعملية المراجعة أن مخاطر الرقابة أقل من تقديره المبدئي لها، فعليه أن يقوم بدراسة وفحص بعض إجراءات الرقابة الداخلية لاختبار مدى الالتزام بها للحصول على دليل يبرر عملية تخفيض مستوى مخاطر الرقابة، ويتوقف تقدير المراجع لهذه المخاطر بناء على الاختبارات التي يقوم بها لتحديد فاعلية نظام الرقابة الداخلية التي تتمثل في الفحص المستندي والاستفسارات والمراجعة.

أما تقدير مخاطر الاكتشاف فيتم تقديرها بناء على تقدير مخاطر الرقابة، والمخاطر الملازمة، حيث إن:

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = \frac{\text{مخاطر المراجعة الممكن قبولها (الخطر النهائي)}}{\text{مخاطر الملازمة} \times \text{مخاطر الرقابة}}$$

لأنه توجد علاقة عكسية ما بين مخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف، حيث تقل مخاطر الاكتشاف كلما زادت مخاطر الرقابة الداخلية، والعكس صحيح، وكما هو معروف فإن المخاطر الأخرى ماعدا مخاطر الاكتشاف يتم معرفتها من خلال مخاطر المعاينة ومخاطر عدم

المعاينة، عليه فإن مخاطر الاكتشاف يتم تقديرها من خلالهما، حيث إن مخاطر المعاينة يمكن قياسها من خلال المقاييس الإحصائية التي يتم تحديدها عند سحب العينات، أما مخاطر عدم المعاينة يمكن تقديرها من خلال قيام المراجع بتقييم لإجراءات مكتبه بناء على اعتبارات معايير رقابة الجودة التي تصدرها المنظمات المهنية.

وقد اهتم المراجعون والمنظمات المهنية بعملية تقدير مخاطر المراجعة كميًا ورياضيًا كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽²⁶⁾ المعيارين رقم (39) ورقم (47) حيث أوضح المعيار رقم (39) نموذجاً لتقدير مخاطر المراجعة النهائية بالشكل التالي:

$$UR=IC \times AR \times TD.$$

حيث إن:

=UR وتعني المخاطر النهائية لعملية المراجعة

=IC وتعني مخاطر الرقابة

=AR وتعني مخاطر المراجعة التحليلية

=TD وتعني مخاطر المراجعة التفصيلية

أي أن:

المخاطر النهائية لعملية المراجعة = مخاطر الرقابة × مخاطر المراجعة التحليلية

× مخاطر المراجعة التفصيلية.

ويلاحظ من خلال النموذج السابق أنه يفترض أن:

- مخاطر عدم المعاينة تكون ضعيفة جداً ويمكن تجاهلها.
- إن مكونات المخاطر النهائية مستقلة عن بعضها بعض.
- إن المخاطر الملازمة تساوي واحدًا صحيحًا.

وقد تم تعديل المعيار رقم (39) بالمعيار رقم (47) الذي حاول فيه المعهد تفادي بعض العيوب التي وجدت بالمعيار السابق وعليه أوضح أن⁽²⁷⁾:

$$UR=IC \times AR \times TD \times IR.$$

حيث إن IR تعني المخاطر الملازمة

قد تم استبعاد الافتراض المتعلق بالمخاطر الملازمة الذي مفاده أنها تساوي واحداً صحيحاً.

وقد وجهت بعض الانتقادات للنموذج السابق منها: أن افتراض استقلال مكونات مخاطر المراجعة النهائية يعتبر قصوراً في النموذج. وذلك لأنه يعني عدم وجود علاقة سببية بين الأخطار. حيث إن:

- مخاطر الملازمة تعتمد على مخاطر الرقابة.
 - تعتمد مخاطر المراجعة التحليلية على مخاطر الرقابة.
 - تعتمد مخاطر المراجعة التفصيلية على مخاطر الرقابة.
- عليه ومن خلال ما سبق فقد اقترح Kinne⁽²⁸⁾ نموذجاً لتحديد المخاطر النهائية لعملية المراجعة وهو كالأتي:

$$UR= \frac{UR \times IC \times AR \times TD}{(IR \times IC \times AR \times TD) + (I+ IR)}.$$

من خلال النموذج السابق نلاحظ أنه تفادي بعض القصور الذي ورد في نموذج المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وهو متعلق باستقلال مكونات مخاطر المراجعة النهائية، ويفترض هذا النموذج أن المجتمع الخالي من الأخطاء سوف يؤدي إلى قبوله، مع الملاحظ أنه في الواقع العملي قد يكون عكس ذلك، حيث إنه قد يرفض المراجع على سبيل الخطأ مجتمعاً خالياً من الأخطاء الجوهرية.

وفي سنة 1984 حاول Kinney تعديل نموذج Leslie الذي أخذ في اعتباره أخطاء المراجع وهو رفض مجتمع خالي من الأخطاء ويكون النموذج على النحو التالي:

$$UR = \frac{TR * IC * AR * TD}{(IR * IC * AR_1 * TD_1) + [(1 - IR)(1 - AR_2)(1 - TD_2)]}$$

حيث يلاحظ من خلال النموذج أن مخاطر المراجعة التحليلية تتكون من نوعين وهما فشل اكتشاف خطأ جوهري موجود AR1. ومخاطر مترتبة على قرار خاطئ من المراجع، وهو رفض قوائم مالية صحيحة خالية من الأخطاء (AR2). كذلك فان مخاطر المراجعة التفصيلية تتكون أو تنقسم إلى نوعين وهما TD1, TD2.

وتوجد نماذج أخرى لتقدير المخاطر ومنها نموذج Shibano⁽²⁹⁾ الذي حاول فيه التعليق على كل الانتقادات الموجهة للنماذج السالفة، حيث إن هذا النموذج يقدم إرشادات للمراجع تتعلق بالأخطاء، قسمت المخاطر إلى مخاطر استراتيجية ومخاطر غير استراتيجية. مما سبق نلاحظ أن المراجعين قد يختلفون عن بعضهم في تحديد مستوى المخاطر النهائية لعملية المراجعة الذي يمكن قبوله، وقد يكون له علاقة بالتكلفة والعائد، وقد يكون له علاقة بتخصص المراجع في مراجعة قطاع معين.

تخصص المراجع:

لقد شهدت السنوات الماضية اندماج بعض مكاتب المراجعة الكبرى من أجل إعادة تنظيم أنشطتها في مجال المراجعة على أساس التخصص القطاعي، بهدف تقديم خدمات مراجعة على درجة عالية من الكفاءة، ومن أجل زيادة ثقة المراجع الخارجي في ثقة المجتمع في تخفيض عملية المخاطر التي يتعرض لها المراجع، وهذا ينعكس في النهاية على درجة جودة ودقة عملية المراجعة الخارجية، حيث إن التخصص القطاعي لا ينجح إلا في ظل حجم مكاتب مراجعة

كبيرة، وارتكازها على توفير عدد مناسب من المراجعين ذوي التخصصات القطاعية المختلفة، وعمليات الاندماج تهدف الى توافر قدرات بشرية جيدة متخصصة، وهذا كله لمواجهة عمليات المنافسة المتزايدة ومتغيرات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية وكذلك مواكبة التغير في مجالات تقنية المعلومات، وظهور الشركات كبيرة الحجم والمتعددة الجنسية، ومن اجل احتفاظ مكاتب المراجعة على حصتها في سوق مزاوله مهنة المراجعة الخارجية.

إن تخصص المراجع يعني قيامه بعملية المراجعة في مجال معين، بما لا يقل عن نسبة معينة، أو إن تكون جملة أتعابه لا تقل عن نسبة معينة من دخله السنوي في مراجعة حسابات قطاع معين، وقد أشارت إحدى الدراسات⁽³⁰⁾ بأنه لكي يكون المراجع أو مكتبه متخصصاً عليه أن يراجع ما لا يقل عن 10% من عدد الشركات التي تنتمي لصناعة معينة، أو جملة أتعاب المراجع على مستوى شركات هذه الصناعة، كما جاء في دراسة أخرى⁽³¹⁾ أن يحصل مكتب المراجعة على 20% على الأقل من جملة هذه الشركات التي تنتمي لهذه الصناعة، أو جملة أتعاب المراجعة على مستوى هذه الصناعة.

وقد قسمت مكاتب المراجعة إلى نوعين وهي: مكاتب مراجعة متخصصة، ومكاتب مراجعة غير متخصصة، فالمراجع المتخصص يكون لديه إلمام كافي ومتكامل عن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل المنشأة، وتخصص المراجع قد يؤدي إلى زيادة قدرته على اكتشاف الأخطاء والعمليات غير العادية، فقد أوضحت إحدى الدراسات⁽³²⁾ مجموعة من المقاييس يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان المراجع أو مكتب ما يعد متخصصاً في مراجعة قطاع معين. وهذه المقاييس هي:

- يعتبر المراجع متخصصاً في مراجعة قطاع ما إذا كان يراجع عدداً كبيراً من المنشآت في نفس الصناعة.

- يعتبر المراجع متخصصاً في حالة قيامه بمراجعة منشآت كبيرة الحجم من قطاع معين ويتم تحديد حجم المنشأة من خلال إجمالي مبيعاتها إلى إجمالي المبيعات في القطاع بالكامل.

- يعتبر المراجع متخصصاً في صناعة ما، إذا كان يضم في محفظته عدداً كبيراً من العملاء في نفس الصناعة.

إن التخصص القطاعي لمراجعي الحسابات يعد أحد الأمور الأساسية التي تركز عليها كفاءة الأداء المهني لعمليات المراجعة، ومن ثم فهو احد المتغيرات المؤثرة في جودة الأداء المهني وفي تخفيض مخاطر المراجعة، وكذلك يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى التمييز في أتعاب عملية المراجعة بين مكتب وآخر، ويعتبر عدم التخصص القطاعي للمراجع أحد أسباب انتهاك مراجعي الحسابات لمتطلبات معايير الأداء المهني المتعارف عليها حيث أوضحت دراسة Okeefe⁽³³⁾ أن أهم أسباب عدم التزام بعض المراجعين الخارجيين بمتطلبات معايير الأداء المهني اهتمام العملاء بالحصول على خدمات المراجعة بأقل أتعاب ممكنة، دون الاهتمام بكيفية أو جودة تلك الخدمات، وأن الكثير من المراجعين يفتقرون إلى الإلمام بالسمات الفريدة بطبيعة أنشطة عملائهم نتيجة عدم مزاوله المهنة من خلال التخصص القطاعي، وأن اتباع التخصص القطاعي للمراجع الخارجي من شأنه العمل على تزايد التزام المراجعين بمعايير الأداء المهني المتعارف عليها، وهو الأمر الذي ينعكس بطريقة مباشرة على ارتفاع أتعاب المراجع التخصصي، وكذلك من شأنه أن ينعكس على مكاتب المراجعة من حيث الوفورات الناتجة عن الحجم، سواء فيما يتعلق بالمصروفات الرأسمالية، أو الجارية، أو ارتفاع كفاءة المراجعين، واكتسابهم للمعرفة المهنية المتخصصة التي تؤهلهم إلى تقديم خدمة مهنية جيدة مبنية على أساس الإلمام بطبيعة أنشطة عملائهم. لذلك فإن التخصص القطاعي للمراجع يعتبر أحد

المحاور الأساسية الهامة لإمكانية القيام بالتخطيط لعملية المراجعة بشكل جيد، وهذا يؤدي إلى زيادة درجة الدقة للمخاطر التي قد يتعرض لها المراجع، وبالتالي إمكانية تخفيضها.

أهمية تخصص المراجع:

تكمن أهمية المراجع في الآتي⁽³⁴⁾:

- 1- تستطيع مكاتب المراجعة المتخصصة تكوين كوادر ذوي خبرة خاصة بصناعة معينة، وهذا يؤدي إلى تقديم خدمات عالية الجودة.
- 2- تخصص المراجع يؤدي إلى تسهيل مهمة المراجع، وأداء عملية المراجعة التي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي، مما يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في القوائم المالية، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة.
- 3- يؤدي تخصص المراجع في مراجعة قطاع معين إلى زيادة عوائده الاقتصادية عن طريق خلق فرص قوية لتلبية احتياجات العملاء.
- 4- تخصص المراجع يزيد من سمعة المراجع، نتيجة تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة وتوسيع نطاق الخدمات، حيث ينتج عن ذلك تقديم المراجع المتخصص لمستوى مرتفع من خدمات المراجعة السليمة.
- 5- تخصص المراجع في مراجعة قطاع معين يؤدي إلى زيادة معرفة المراجع بصناعة العميل، ويؤدي هذا إلى زيادة معرفة مخاطر الصناعة، وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن.
- 6- تخصص المراجع في مراجعة قطاع معين يؤدي إلى انخفاض احتمال عزل المراجع من العميل.

وبالرغم من المزايا السابقة لتخصص المراجع في مراجعة قطاع معين إلا أن هناك من ينظر إلى التخصص على أنه قد يسبب بعض الأضرار، ومنها مثلاً: إن المراجع المتخصص قد

يؤدي بالإضافة إلى المراجعة خدمات أخرى نتيجة معرفته الجيدة التي قد يطلبها العميل مثل: الخدمات الاستشارية، أو المراجعة الداخلية، وهذا يؤدي إلى فقدان المراجع لاستقلاله، كذلك مثل بعض الأمور التي قد تكون لها تأثير على استقلاله هو زيادة أتعابه، وذلك من خلال مراجعته عدد كبير من المنشآت في نفس القطاع.

العلاقة بين تخصص المراجع ومخاطر المراجعة:

يلعب تخصص المراجع في مراجعة قطاع معين دوراً كبيراً في تخفيض مخاطر المراجعة الناتجة عن الغش، وكذلك له دور كبير في التحكم في مخاطر الارتباط. فقد أوضحت إحدى الدراسات⁽³⁵⁾ أن المراجع المتخصص يستطيع اكتشاف حالات الغش الموجودة في التقارير المالية، نظراً لما يتمتع به من خبرة في مجال نشاط العميل، ونتيجة مراجعته المستمرة لأنشطة متجانسة. حيث رأت إحدى الدراسات⁽³⁶⁾ أن المراجع المتخصص عندما يزاول عمله المهني داخل مجال تخصصه يكون لديه الخبرة الكافية، وله القدرة على اكتشاف الغش والاحتيال بالمقارنة بالمراجعين أصحاب الخبرة القليلة، ولكن عندما يزاول المراجع المتخصص عملية المراجعة خارج مجال تخصصه تتخفف درجة كفاءته المهنية، وكذلك قدرته على دراسة وتحليل مسببات الغش. وتوضح معايير المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن مخاطر الارتباط يجب أن تؤخذ في الاعتبار في كل عملية مراجعة، حيث تتمثل مخاطر الارتباط في: مخاطر أعمال المراجع، وهي المخاطر المرتبطة بتكاليف التقاضي الناتجة عن الفشل في عملية مراجعة معينة، وكذلك في المخاطر المرتبطة بقدرة المنشأة محل المراجعة بعجز المنشأة على الاستمرار والحصول على العائد، حيث إن المراجع المتخصص يمكنه التحكم في مخاطر أعمال المنشأة محل المراجعة من خلال دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل، وكذلك النزاهة والمنافسة في الصناعة والاتجاهات المالية للمنشأة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المراجع إذا ما تصرف كمراجع متخصص فإنه سوف يكون لديه القدرة في التحكم في مخاطر أعمال المراجع.

ويلعب تخصص المراجع دوراً كبيراً في تقييم وتخفيض مخاطر المراجعة الملازمة لطبيعة الصناعة أو طبيعة الحساب، فيقوم المراجع بتصميم إجراءات التحقق التي تساعد في التوصل إلى حكم سليم على المخاطر الملازمة، وتكمن أهمية التخصص في تقييم تلك الإجراءات، لأن معرفة المراجع بطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل المراجعة تمكنه بأن يكون على دراية ومعرفة كاملة بالقوانين واللوائح التي تنظمها، والظروف الاقتصادية التي تمر بها التي قد تشكل ضغطاً عليها، وكذلك يكون المراجع على درجة عالية من الفهم لمؤثرات عدم الاستمرار في الصناعة، وكذلك فهم النظم الإلكترونية المعمول بها في المنشأة.

ولتقييم مخاطر الرقابة فإن المراجع يقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق ومدى كفاءته وتحديد نقاط الضعف فيه من ناحية القيام باختبارات الالتزام، ومن ناحية أخرى للتأكد من مدى الالتزام أثناء التطبيق العملي، وذلك بفهم نظام الرقابة الداخلية الموسوعة التي يمكن الحكم على مدى الاعتماد عليها.

ويساهم تخصص المراجع في تحديد اختبارات الالتزام، حيث إنها توفر للمراجع معرفة بأماكن الأخطاء غير المتعمدة، وكذلك العناصر التي يسهل التلاعب فيها في تلك الصناعة ويكون لديه كذلك نتيجة تكرار عملية المراجعة في تلك الصناعة صورة كاملة عن نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن للمراجع المتخصص التحكم في مخاطر الاكتشاف بناء على تقييمه لمخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة، وذلك بتخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أقل مستوى ممكن عن طريق

قيامه بالفحص التحليلي واختبارات العينة، ويكمن الخطر هنا في الاختبارات التحليلية التي قد تفشل في اكتشاف تحريف جوهري إذا ما تم التحليل بطريقة غير صحيحة.

عليه فإن المراجع المتخصص يكون لديه الإدراك الكامل لتقدير مخاطر القوائم المالية وفي هذا الصدد فقد توصلت إحدى الدراسات⁽³⁷⁾ إلى أن الشركات التي تم مراجعة حساباتها من قبل مراجعين متخصصين لديها مستويات عالية من التناسق المعلوماتي عن الشركات التي تم مراجعة حساباتها من قبل مراجعين غير متخصصين، وبما أن هدف المراجع هو التقليل من درجة المخاطرة المترتبة على المعلومات المحاسبية فإن التناسق المعلوماتي المرتبط بالتخصص يرقى بجودة عملية المراجعة كأحد مهام مهنة المراجعة.

وأخيراً فإن تخصص المراجع في مراجعة قطاع معين بالإضافة إلى تخفيض مخاطر المراجعة، فإنه يؤدي إلى رفع مستوى الأتعب التي يتقاضها المراجع، ويؤدي كذلك إلى زيادة جودة عملية المراجعة من خلال رفع الكفاءة المهنية للمراجعين.

خلاصة البحث:

تعرض البحث إلى مفهوم مخاطر المراجعة وتقسيماتها، وكذلك إلى مفهوم وأهمية التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة. واستنتجت أن التخصص يلعب دوراً هاماً وأساساً في زيادة جودة عملية المراجعة وفي دقة تقدير المخاطر المحتمل أن يتعرض لها المراجع. وقد توصلت كذلك في هذا الشأن إلى النقاط التالية:

- الأهمية الكبرى لدور التخصص القطاعي للمراجع في زيادة درجة كفاءة الأداء المهني وتخفيض مخاطر المراجعة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحسين قدرات المراجع فيما يتعلق بدقته في تقدير المخاطر، وزيادة جودة عملية المراجعة من أجل اكتشاف كل أنواع الغش والاحتيال، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

- أن التخصص القطاعي للمراجع يؤدي إلى الارتقاء بمستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة، وهذا يؤدي إلى زيادة الخبرة المهنية للمراجعين، وكذلك إلى زيادة الوفورات الاقتصادية لمكاتب المراجعة.
- بناء على الدور الذي يلعبه التخصص القطاعي للمراجع في تحسين قدرات المراجع المهنية فإن الباحثان يوصيا بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع من خلال تدريسه في مراحل التعليم الجامعي من خلال أقسام المحاسبة.
- ضرورة تحديد التخصصات المناسبة والشروط العلمية والعملية اللازمة لكل منها بحيث يتم ربطها بواقع التعليم المهني المستمر للمراجع.
- ضرورة قيام المنظمات المهنية المسؤولة عن تنظيم سوق العمل بوضع الشروط اللازمة لمزاولة المهنة، ومن ضمنها تخصص المراجع القطاعي، وكذلك وضع برامج تدريبية لأعضائها للتعرف على كيفية تطبيق التخصص القطاعي للمراجع.

هوامش البحث :

- (1) *American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Responsibilities and Functions of the Independent Auditor, Statement on Auditing Standards No, I, New York 1972, pp 60-62.*
- (2) *American Institute of Certified Public Accountants (AICPPA), Statement on Auditing Standards No 39, New York 1981.*
- (3) *American Institute of Certified Public Accountants (AICPPA), Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit: Statement on Auditing Standards No.47, New York, 1983, P.110.*

- (4) الاتحاد الدولي للمحاسبين، معايير المراجعة الدولية، تعريب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 1998، ص117.
- (5) المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، إرشادات المراجعة، 1991، ص153.
- (6) عباس احمد رضوان، أخطار المراجعة وكيفية التحكم فيها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الرابع، العدد الرابع، 1980، ص162.
- (7) *Emile, Woolf, Current Auditing Developments, Van NostrandReinhald Co, LTD, UK, 1983, p.93.*
- (8) أمين السيد احمد لطفي، المراجعة المتقدمة (القاهرة: مكتبة شادي 1988)، ص70.
- (9) *Warren.C, "Audi Risk"; Journal of Accountancy, August, 1979, p.73.*
- (10) *Brumfield, C, et al, Business Risk and the Audit Process, Journal of Accounting, April, 1983, p.61.*
- (11) محمد عبد الفتاح، المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص15.
- (12) كمال فتحي عبد اللطيف، مصطلحات تهم مراجع الحسابات، مجلة المحاسب العربي القانوني، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، العدد العاشر، 2002، ص15.
- (13) منصور احمد البدري، شحاته السيد شحاته، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة- مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية للنشر، 2003، ص94.

- (14) Robert K. Elliott & Peter D. Jacobson, "Business Risk and the Audit Process, Journal Of Accountancy, April, 1983, P60.
- (15) A.H. Millichamp, Auditing, Dp Publication, Ltd, UK, 1984, P.164.
- (16) AICPA. Statement on Auditing Standards No.47 op.cit.P.62 .
- (17) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 47.
- (18) Janet L.Colber 5t, "Audit Risk-Tracing the Evaluation Accounting Horizons, American Accounting Association, Vol I, No.3, sep1987, P.49.
- (19) Ibid, p.49.
- (20) AICPA, Statement on Auditing standards, No 47 op, cit, p.63.
- (21) الفين اريترز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي ومراجعة د.أحمد حامد حجاج، الرياض، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2002-ص336.
- (22) Janet L.Colbert, op cit, P.111.
- (23) AICPA, statement Auditing standards No, 47, op cit, p63.
- (24) الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- (25) AICPA, Statement Auditing Standards No, 39.
- (26) AICPA, Statement Auditing Standards No, 47, op cit, p63.
- (27) leslie, D."An Analysis of the Audit Framework Focusing on Risk and the Role of Statistical Sampling in Compliance Testing, Auditing Symposium VII, University of Kansas, 1984.pp.126-132.

- (28) Kinney, W.R, *Discussion's Response to Analysis of the framework Focusing on Inherent Risk and the Auditing Symposium VII, University of Kansas, 1984, pp.126-132.*
- (29) Shibano Toshiguki, "Assessing Audit Risk From Errors and Irregularities, *Journal of Accounting Research, (Supplement, 1990), pp.110-140.*
- (30) احمد زكي حسن متولي، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجيات التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة- دراسة ميدانية - تطبيقية" *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، 2006، ص175.*
- (31) خالد لبيب، "دور التخصص القطاعي في تحسين الأداء المهني للمراجع الخارجي - دراسة تطبيقية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 2005، ص88.*
- (32) Krishnan, J., "A Comparison of Auditors' Self Reported Industry Expertise and Alternative Measures of Industry Specialization *Asia pacific Journal of Accounting and Economics, Dec, 2001: p.p124-142.*
- (33) O' Keefe, T.B, et al, "Audit Fees, Industry Specialization Compliance with GAAS Reporting Standards", *Auditing: A Journal of Practice and Theory, vol.13, 1994, pp.41-48.*
- (34) احمد زكي حسين متولي، مرجع سبق ذكره، ص176.

(35) Carcello, J. and A. Nagy, "Auditor Industry Specialization and Fraudulent Financial", Reporting, Proceedings of the 2002 Deloitte Touché,, University of Kansas

(36) احمد زكي حسين متولي، مرجع سبق ذكره و ص 181.

(37) Messier, W.F, "Auditing and Assurance Services: A Systematic Approach", 3rd editor. Burr Ridgegii: McGraw Hill, 2003 p.p110-121.